Diyala Journal
for Human Research
Website:
djhr.uodiyala.edu.iq

مجلة ديالى
للبحوث الإنسانية

p ISSN: 2663-7405
e ISSN: 2789-6838

مجلة ديالى للبحوث الانسانية
العدد (107) المجلد (1) اذار 2026

التأويل النحويّ في دراسات الباحثين العراقيين " (الفصل والاعتراض انموذجًا)"

أ.د. إبراهيم رحمن حميد الأركي
م.م. رفل علي ناظم الزهيري
جامعة ديالى / كلية التربية للعلوم الانسانية

Abstract

This study highlights a precise syntactic phenomenon, namely separation and parenthesis, which has been addressed by Iraqi researchers within the scope of grammatical interpretation studies. The original structure of syntactic constructions is characterized by the continuous sequence of its components without interruptions or insertions, preserving the coherence and harmony between elements such as the subject and predicate, the verb and its object, the genitive construction, the relative pronoun and its antecedent, the adjective and the noun, among others.

However, this order may be modified by the insertion of separations or parenthetical elements within the syntactic structure. These interruptions have prompted numerous studies under the overarching theme of interpretation, as separations and parenthesis represent important manifestations of interpretative phenomena discussed in previous research and form the basis of this study.

This research comprises two main topics: the first addresses the concept of separation and parenthesis, while the second examines separation and parenthesis in nominative, accusative, and genitive cases. The chosen title aims to consolidate the scattered scholarly efforts on this subject into a single comprehensive study and to demonstrate the impact of interpretative manifestations on syntactic issues, whether in terms of complexity or facilitation.

Email:
m.rafalali@uodiyala.edu.iqProfi
braheemaa@yahoo.com

Published: 1- 3-2026

Keywords: التأويل، الفصل، الاعتراض، الباحثين العراقيين

هذه مقالة وصول مفتوح بموجب ترخيص
CC BY 4.0
(http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

الملخص

سلط البحث الضوء على ظاهرة نحوية دقيقة وهي ظاهرة التأويل في بابي (الفصل والاعتراض)، فالأصل في البنية التركيبية للعبارات هو التتابع المتصل لأجزائها دون وجود فواصل أو اعتراضات تفصل بينها، بما يحفظ الترابط والتناسق بين مثل المبتدأ والخبر والفعل ومعموله، والمضاف والمضاف إليه، والموصول وصلته، والموصوف وصفته ونحو ذلك، ولكن قد يُعدل عن هذا التلازم النمطي، بأن يتخلل أجزاء التركيب اللغوي فواصل أو اعتراضات، وقد شكلت هذه العوارض مادةً دسمةً للتأويل النحوي، إذ تعد الفواصل والاعتراضات جانبًا مهمًا من مظاهر التأويل التي ذكرت في الجهودِ وقامت على أساسها هذه الدراسة، التي جمعت مطلبين اثنين هما: مفهوم الفصل والاعتراض مطلبًا أوليًا، والفصل والاعتراض في (المرفوعات– المنصوبات– المجرورات) مطلبًا آخر، واخترت هذا العنوان لجمع ما تفرّق من جهودٍ مبثوثةٍ لهم في هذا الجانبِ في بحثٍ واحدٍ، وبيان اثر المظاهر التأويلية في المسائل النحوية تعقيدًا أو تيسيرًا.

المقدمة

الحمد لله الذي علَّم الإنسان ما لم يعلم، وشرّف أهل العلم بالبيان، والصلاة والسلام على سيدنا محمدٍ أفصح من نطق بالضاد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

أمَّا بعد:

يرتكز الفصل والاعتراض على مبدأ التعديل داخل التراكيب النحوية، وذلك بإدخال فواصل أو جمل اعتراضية تؤثر في التركيب النمطي للجملة، دون الإخلال بالأنماط التي عينها النحاة، وقد جاءت الجهود التي وسمت بالتأويل النحوي لتبين أهمية التأويل بمظهريه (الفصل والاعتراض) في فهم المسائل النحوية، وانطلاقًا من أهمية هذا الموضوع، ركز البحث على دراسة هذين المظهرين في ضوء الجهود التي بذلها الباحثون العراقيون المتخصصون في مجال التأويل النحوي، فجاء العنوان: "**التأويل النحوي في دراسات الباحثين العراقيين (الفصل والاعتراض انموذجًا)** "، وتوزعت محاور البحث على مطلبين: أحدهما تناول مفهوم الفصل والاعتراض، والآخر جعلته في: دراسة الفصل والاعتراض في (المرفوعات، المنصوبات، المجرورات)، أعقبتهما بخاتمة لأهم ما توصلت إليه من نتائج تليها قائمة بثبت المصادر والمراجع.

وختامًا لا أدعي الكمال فيما كتبت، فما كان من صواب فمن الله وتوفيقه، وما كان من خطأ أو تقصير فمن نفسي وزلاتها، وأساله سبحانه القبول والتسديد.

المطلب الأول

الفصل والاعتراض

الأصل في التركيب أن تتوالى أجزاؤه من دون أن يفصل أو يعترض بينها فاصل، إذ يلزم الترتيب بين المبتدأ والخبر والفعل ومعموله، والمضاف والمضاف إليه، والموصول وصلته، والموصوف وصفته ونحو ذلك، ولكن قد يُعدل عن هذا الترتيب، بأن يفصل بين أجزاء التركيب اللغوي بفاصل[1].

وبين الباحث (علاء صالح محمد عطا الله) أنَّ هذا الفاصل لما كان خلافًا للأصل، لجأ النحويون إلى تأويل النصوص المخالفة في ظاهرها لهذا الأصل، وإن كانت نصوصًا فصيحة لا يتسرب إليها الشك، كأن تكون نصوصًا قرآنية أو نصوصًا من كلام العرب شعرًا كانت أو نثرًا، وهي تنتمي إلى عصر الاستشهاد، وما ذلك التأويل إلا لأجل تصحيح هذه النصوص وتخريج ما يختلف منها في الظاهر مع الأصول النحوية، ومن جملتها أسلوبي الفصل والاعتراض [2]، والمقصود بذلك: ((وجود صيغة أو أكثر بين جزئي التركيب اللغوي أو أجزائه التي يتحتم تواليها وتعاقبها من دون فاصل بينها))[3].

وقد أوضح الباحث المذكور أنَّ هذا الأسلوب في الحقيقة يجمع بين مصطلحين، أحدهما: الفصل وهو يعني: ((القطعُ بين المتصلين في العادة كالمتضايفين، والصفة مع الموصوف، والفعل مع الفاعل، والمبتدأ مع الخبر، وما هما كالجزء الواحد أو في منزلة الجزء الواحد من حيث تلازمهما))[4]، والآخر: هو الاعتراض ويعني: ((أن يأتي في أثناء كلام، أو بين كلامين متصلين، معنىً بجملة أو أكثر لا محل لها من الإعراب، لنكتة سوى رفع الإبهام، ويسمى الحشو أيضًا))[5].

ونوضح أنَّ الجمع بينهما في هذا المبحث لا يعني أنهما بمعنى واحد، وإن كان المعنى المشرك بينهما هو الفصل بين الشيئين المتلازمين، إذ إنَّه في الاعتراض يكون الفاصل بين الأجزاء المتلازمة وليس جزءًا واحدًا، أو متعددًا، وإنما يكون جملة كاملة، إذ نجد في الفصل أنَّ الفاصل له محل من الإعراب[6]، وأما الاعتراض فلا محل له من الإعراب[7]، والفرق بينهما كما أوضحنا بأنَّ الاعتراض يكون بجملة وليس بجزء جملة أو بكلمة بخلاف الفصل.

وقد أوضح الباحث (محمد شاكر ناصر) أنَّ الدكتور علي أبو المكارم جمع بينهما في حدٍ واحد – يعني الفصل والاعتراض– مستحضرًا قوله: ((وجود صيغة أو أكثر بين جزئي التركيب اللغوي أو أجزائه التي يتحتم تواليها وتعاقبها من دون فاصل بينها))[8].

وقد يتداخل مصطلح الفصل مع مصطلح الاعتراض حتى يكاد النحاة لا يفرقون بينهما، أو يحددون مضمون كل منهما وعلاقته بالآخر [9].

فالفصل يقع بين الشيئين المتلازمين أو شبههما، ومن ثمَّ قبح الفصل بين الشيئين المتلازمين، الذي بينهما تلازم شديد، وهذا ما بينته الباحثة (دعاء صبحي فتحي عبود) موردةً قول ابن جني في ذلك: ((فكلَّما ازداد الجزءان اتصالًا قوي قُبْح الفصل بينهما))[10].

المطلب الثاني

الفصل والاعتراض في (المرفوعات– المنصوبات– المجرورات)

أولًا: الفصل والاعتراض في المرفوعات.

من بين مسائل الفصل والاعتراض في المرفوعات هو الفصل بين المبتدأ والخبر، وكذلك فصل همزة الاستفهام عن الاسم الذي يليه الفعل بضمير الفصل، وجاءت مسائل هذا المطلب على النحو الآتي:

1. الفصل بين المبتدأ والخبر:

في العربية لا ينبغي للمبتدأ أن يستغني عن الخبر ولا أن يستغني الخبر عن المبتدأ فهما متلازمان، إذ إنَّه لا تتم الفائدة إلا بحضور الخبر ليتم معنى الكلام، ومع هذا الرابط القوي بينهما قد يُفصل بينهما وقد يقع الفصل بينهما بالجار والمجرور وبالأجنبي، ولكن الفصل بالأخير قبيح[11].

ومن مواضع الفصل بين المبتدأ والخبر ما ذكرته الباحثة (دعاء صبحي فتحي عبود) من أنَّه قد فصل بين المبتدأ والخبر في قول الشاعر[12]:

وَمَا مثله فِي النّاس إلاّ مملّكًا أَبُو أمّه حيٌّ أَبوهُ يُقَارِبه

وقد بينت الباحثة أنَّ الفارقي ذهب إلى أنه قد فُصل بين المبتدأ وهو قوله: (أبو أمه)، والخبر: (أبوه) بقوله: (حي) الذي هو خبر الابتداء وهو (مثله)، أو هو المبتدأ، و(مثله) الخبر، وهذا الفصل ليس منهما ولا متعلقًا بأحدهما[13].

وعلقت الباحثة أنَّ هذا التوجيه الذي ذهب إليه الفارقي قد سبقه إليه السيرافي، ناقلةً قوله في ذلك: ((إن فيه ضروبا من العيوب من التقديم والتأخير، وحق الكلام على ما ينبغي أن يكون عليه اللفظ؛ وما مثله في الناس حي يقاربه إلا مملك أبو أمه أبوه؛ وذلك أن الفرزدق مدح إبراهيم بن هشام بن إسماعيل المخزومي، خال هشام بن عبد الملك، وأبو أم هشام بن عبد الملك أبو إبراهيم بن هشام بن إسماعيل المخزومي، فقال: (وما مثله)، يعني إبراهيم الممدوح، (في الناس حي يقاربه)، أي أحد يشبهه، (إلا مملك)، يعني خليفة، (أبو أمه)، يعني أبو أم الخليفة، (أبوه)، يعني أبو الممدوح؛ فالهاء في (أمه) تعود إلى الملك، وهو هشام بن عبد الله، والهاء في (أبوه) تعود إلى إبراهيم بن إسماعيل، ففرق بين المبتدأ والخبر بما ليس منه، وذلك أن قوله: (أبو أمه) مبتدأ في موضع نعت الملك، ففرق بينهما بقوله: (حيّ) و (حيّ) هو خبر (ما)، وفرق بين قوله: (حيّ) وبين قوله: (يقاربه) وهو نعت (حيّ) بـ(أبوه) وهو خبر مبتدأ، وقدم الاستثناء، وترتيب الكلام مع تقديم الاستثناء أن يقال: (وما مثله في النّاس إلا مملّكا أبو أمّه أبوه حيّ يقاربه)، كما تقول (ما مثل زيد إلا عمرا أحد) فلو لم يكن في هذا البيت إلا تقديم الاستثناء فقط ما كان معيبا، والذي فيه عيبان، أحدهما: الفصل بين المبتدأ وخبره بخبر (ما)، والآخر: الفصل بين خبر (ما) ونعته بخبر المبتدأ))[14].

وعلى هذا ففي البيت الشعري شاهدان، أحدهما وهو المعني بالدراسة هنا وهو الفصل بين المبتدأ وهو قوله (أبو أمه)، والخبر (أبوه) بالفاصل (حي) وهذه الفاصل ليس منهما، والشاهد الثاني هو الفصل بين الصفة والموصوف، إذ إنَّ الشاهد فيه هو قوله: (حي يقاربه)، فقوله: (حي) هو نكرة، وقد وصف هنا بالجملة الفعلية وهي جمله (يقاربه)، لكن فصل بينهما بفاصل وهو قوله: (أبوه) وهو خبر لـ(أبو أمه)، لذلك جاء الفاصل بين الصفة والموصوف بما ليس منهما.

وكان على الباحثة أن تورد قول السيرافي فيما يخص الفصل بين المبتدأ والخبر لا غير؛ لأنه موضع الشاهد الذي درسته في المسألة؛ لأننا لو أخذنا بنص السيرافي كاملًا هنا لكان هناك فصلان، ومن ثمَّ ففي المسألة شاهدان وهذا ما يُبهم على القارئ؛ لأن الفصل بين الصفة والموصوف شاهد يختلف عن شاهد الفصل بين المبتدأ والخبر في هذا البيت.

كذلك فإنَّ الباحثة اقتصرت على قول الفارقي والسيرافي في هذه المسألة حتى إنَّها لم تعط رأيًا في المسألة، ويبدو أنَّ غاية الباحثة من ذلك هو إظهار الفصل بين المبتدأ والخبر والاكتفاء ببعض الأقوال الدالة على هذا الفصل.

وبما أنَّ الباحثة أوردت قول السيرافي الذي يدل على أنَّ هناك فصلين في البيت الشعري، لذلك كان في هذا البيت ضرورتان[15]:

إحداهما: الفصل بين صفة (حي) و(حي) بـ(أبوه).

والثانية: الفصل بين المبتدأ وهو (أبو أمه) وخبره (حي) بـ(أبوه).

وتوجيه إعراب البيت يكون على النحو الآتي:

يكون قوله (ما) حرف نفي، و(مثله) ابتداء، والهاء فيه عائدة إلى الممدوح، و(في الناس) متعلق بـ(مثل)، و(حي) خبره، و(يقاربه) صفة لـ(حي)، والهاء فيه عائدة إلى الممدوح، و(إلا مملكًا) استثناء مقدم من (حي)، و(أبو أمه) مبتدأ والهاء التي فيه عائدة إلى (مملك)، وهو الخليفة، وخبره (أبوه) والهاء فيه عائدة إلى الممدوح، وتقديره: وما مثل هذا الممدوح في الناس فيه مقارب له إلا مملك هو الخليفة، وأبو أم الخليفة أبو هذا الممدوح[16].

2. فصل همزة الاستفهام عن الاسم الذي يليه الفعل بضمير الرفع:

اتفق النحويون على نصب الاسم المباشر للهمزة اختيارًا على الاشتغال بفعل مقدر يفسره المذكور؛ لأنَّ الهمزة تطلب الفعل في الغالب، لذا فإنَّ الفعل المذكور يفسر عاملًا مقدرًا من لفظه؛ لأنَّه يصح أن يعمل النصب في الاسم المتقدم إذا تسلط عليه قبل اشتغاله بضمير ذلك الاسم نحو قولنا: أعبد الله تضربه؟ فالفعل هنا واجب الحذف والتقدير على شرط الاشتغال[17].

فهذا الأمر لا إشكال فيه، لكن الاشكال يقع إذا فصل بين الهمزة والاسم المتقدم على الفعل بضمير رفع منفصل، وهذا هو موضع الشاهد في المسألة، فالباحث (ياس حلفي محمد) ذكر أنَّه قد وقع بين النحاة إشكال كبير بسبب الفصل بين همزة الاستفهام والاسم المتقدم على الفعل بضمير الرفع المنفصل وهو قولنا: (أأنت زيدًا تطلبه) إذ أورد الباحث قول سيبويه في ذلك، قال سيبويه: ((وتقول: أَأَنت عبدُ الله ضربتَه، تُجْرِيه هاهنا مُجرى أنا زيدٌ ضربتُه، لأنّ الذى يَلِي حرفَ الاستفهام أَنْتَ ثمّ ابتدأتَ هذا وليس قبله حرف استفهام ولا شيء هو بالفعل وتقديمِه أَوْلى. إلاّ أنك إن شئت نصبته كما تنصب زيداً ضربتُه، فهو عربي جَيِّدٌ، وأمرهُ هاهنا على قولك: زيدٌ ضربتهُ))[18].

وكذلك أورد الباحث قول الأخفش: (((أأنت عبد الله ضربته "، النصب أجود؛ لأن (أنت) ينبغي أن يرتفع بفعل، إذ كان له فعل في آخر الكلام. وينبغي أن يكون الفعل الذي يرتفع به (أنت) ساقطا على (عبد الله)، وكأنه في التقدير: (أضربت أنت عبد الله ضربته)))[19].

وممّا يؤخذ على الباحث هنا إشارته إلى كتاب سيبويه في نقل النص عن الأخفش، فعند رجوعنا إلى كتاب سيبويه لم نجد نصًا للأخفش يتحدث فيه عن هذا الأمر، فكان على الباحث تحري الدقة في نقله قبل أخذ النصوص من مظانها الصحيحة.

وبإعادة النظر في النصين اللذين ذكرهما الباحث (ياس حلفي محمد) نلمح ما يوهم الخلاف بين سيبويه والأخفش في هذه المسألة، فالضمير فصل بين الهمزة والاسم بعدها، ومن ثمَّ لم يعد الفعل في حيّز الهمزة، وعلى هذا فهي لا تطلبه، وسبب الخلاف في نص الأخفش هو أنَّ أصل الضمير كان فاعلًا لفعل مقدر يفسره الفعل المذكور ثم انفصل عنه بعد أن أضمر، ومن ثمَّ فإنَّ الهمزة تطلب الفعل؛ لأنَّه حينئذٍ يكون في حيز جملتها فكان النصب واجبًا عند الأخفش[20].

أما سيبويه فيجيز نصب الاسم على الاشتغال نحو قولنا: (زيدًا ضربته) مع ترجيح الرفع على الابتداء؛ لانعدام الطالب للفعل، وعليه فيكون الضمير المنفصل مبتدأ ويسأل عنه بالهمزة وتكون الجملة الكبرى اسمية مصدرة بالضمير المنفصل[21].

وهذا ما بينه الباحث (ياس حلفي محمد) الذي ذكر أنَّ موضع الخلاف بين سيبويه والأخفش هو أنَّ النصب على الاشتغال واجب عند الأخفش جائز عند سيبويه، وهو خلاف بدلالة النصين الآنفين لا كما يصوره الشلوبيين اتفاقًا بينهما[22].

ويتابع الباحث حديثه فيذكر أنَّ وجه الاشكال كبير بموازاة الخلاف المشار إليه آنفًا، ففي هذه الصورة من الاشتغال تجهل جهة المستفهم عنه بالهمزة مع غياب القرينة الإعرابية للضمير، لأنَّه معرب المحل، ويأتي السؤال هنا هل المستفهم عنه في هذه الصورة من الاشتغال هو الضمير المنفصل، فالجملة اسمية، و(زيدًا) مشغول عنه منصوب بفعل مقدر يفسره الفعل المذكور؟ أو هو الفعل المقدر

نفسه كان الضمير متصلًا به ثم انفصل عنه، فالجملة فعلية وهنا يكمن الاشكال في المعنى، والباحث بعد أن طرح أسئلة في هذه الصورة عن الاشتغال يؤيد مذهب سيبويه ويرجح رأيه لسببين يراهما أجدر بالأخذ [23]:

فأحدهما: أنَّ تخريج سيبويه يتناسب مع قول العرب ضمن سياقه، وهو يوافق معانيهم في نحوه، فالضمير فصل بين الهمزة والاسم؛ لأنَّه رفع دائمًا بمعنى مرفوع، ولا حاجة للتأوُّل فيه كما فعل الأخفش.

والآخر: أنَّ تخريج الأخفش محض صناعة النحاة، ولا يتناسب وقول العرب وتأوله بفاعل لفعل مقدر على الاشتغال برز بعد إضمار فعله ضرب من التكلف لا حاجة له.

ونرى أنَّ ما ذهب إليه الباحث ليس براجح، فالحقيقة أنَّه لا خلاف بين سيبويه والأخفش في هذه المسألة وإنما منع سيبويه الذي ذهب إليه الأخفش؛ لأنَّ (أنت) مبتدأ، وكذلك كان يقول الأخفش لو سئل عنه، لكن إذا جعلت (أنت) فاعلًا بالفعل الذي يفسره وهو (ضربته) المتصل بسببه فلا ينكر ذلك سيبويه، ولا يمنعه، فالصحيح أنَّ الأخفش غير معارض لسيبويه لا خلاف بينهما والهمزة هنا تطلب الفعل اختيارًا على أصلها[24].

ويقول أبو حيان: إنَّ ((الهمزة إذا فصلت بينها وبين الاسم المشتغل عنه بمبتدأ لم تقو أن تطلب فعلا يعمل في المشتغل عنه من حيث الفصل، وليعلم أن هذا جائز من كلامهم وجيد، فإذا كان على هذا _أعني على جعل (أنت) مبتدأ على الوجه الأضعف_ لا يجوز في (عبد الله) إلا الرفع على الوجه الأضعف كما قال؛ لأن الهمزة قد جعلها هنا كالعدم من حيث إنها لم تدخل على (عبد الله) _فلا يحمل (عبد الله) على فعل على الاختيار المعتاد في الهمزة لأنها لم تله، والأخفش اختار المختار في هذه المسألة الذي هو الوجه الأحسن الذي أهمله هنا سيبويه، ولم يذكره، وهو أن يكون (أنت) فاعلًا بفعل يفسره الفعل الأخير، ويكون (عبد الله) منصوبًا على المفعولية بالفعل الرافع لـ"أنت" على الفاعلية، وإذا كان فاعلًا بفعل مضمر لا يجوز في (عبد الله) إلا النصب لأنه مفعول، فإن قلت: الأخفش قال: النصب في عبد الله أجود. يعني أن الرفع جائز. فالجواب: أن الأخفش إنما أراد أن يقول: إن الوجه المؤدي لنصب (عبد الله) على اللزوم أجود من الوجه المؤدي لرفعه على الاختيار))[25].

ثانيًا: الفصل والاعتراض في المنصوبات.

ويشمل الفصل بين (إنَّ) واسمها، و(كأنَّ) واسمها، والفصل بين العاطف والمعطوف، وكما يأتي:

1. **الفصل بين (إنَّ وأخواتها) واسمها:**

لا يجوز أن يفصل بين (إنَّ) أو إحدى أخواتها بفاصل، كذلك الخبر لا يجوز أن يتقدم على الاسم

إلا إذا كان الخبر شبه جملة يقول ابن الناظم: ((ولا يجوز في هذا الباب تقديم الخبر، إلا إذا كان ظرفًا أو جارًا ومجرورًا، نحو: إنَّ عندك زيد، وإنَّ في الدار عمرًا))[26].

وكذلك لا يتقدم معمول الخبر على الاسم يقول ابن عقيل: ((ولا يجوز تقديم معمول الخبر على الاسم إذا كان غير ظرف ولا مجرور))[27].

فشدة التلازم بين (إنَّ) وأخواتها وبين ما عملت فيه إنما يكون من جهة عملها فيما تدخل عليه من المبتدأ والخبر إذ إنَّها تنصب المبتدأ ليكون اسمها وترفع الخبر ليكون خبرًا لها نحو: إنَّ زيدًا منطلقٌ، فالأصل في هذه الأدوات أن تتصل باسمها من غير فاصل، لضعف عملها فهي لا تتصرف تصرف الأفعال[28]، على أنَّ الذي يعنينا من هذه الأدوات الأداتان (إنَّ، وكأنَّ).

أ. الفصل بين (إنَّ) واسمها.

من المواضع التي تدل على الفصل بين (إنَّ) واسمها هو ما ذكره الباحث (علاء صالح محمد عطا الله) من أنَّه قد فصل بين (إنَّ) واسمها، وجاء ذلك في قول الشاعر[29]:

فلا تلْحِني فيها فإن بحبّها أخاكَ مُصـابُ القلــب جمٌّ بلابِلُهْ

فذهب الباحث إلى أنَّه فُصل في الظاهر بين (إنَّ) واسمها الذي هو أخاك بالجار والمجرور الذي هو (بحبها) الذي هو معمول الخبر (مصاب)، فتأوله من منع ذلك بقوله: ((فإن ظاهره يقتضي أن يكون قوله (بحبها) متعلقًا بالخبر الذي هو (مُصاب) وقد تأوله أصحابنا بأن جعلوه متعلقًا بفعل محذوف، تقديره: أعني، كأنه قال: أعني بحُبها، وفُصل بهذه الجملة الاعتراضية بين (إن) واسمها))[30].

فمن امتنع فقد احتج بما قدره النحويون من أنَّ تقديم المعمول يؤذن بتقديم عامله، فلا يقع المعمول إلا حيث يقع العامل، فلو كان قوله: (بحبها) معمولًا لـ(مصاب)، جاز تقديم خبر (إنَّ) (مصاب) على اسمها (أخاك)، وهذا ممتنع[31].

فمن النحاة من منع عدم الجواز بالفصل بين (إنَّ) واسمها مطلقًا سواء أكان الفاصل شبه الجملة من الظرف والجار والمجرور أم غيره؟ بينما ذهب آخرون إلى جواز الفصل إذا كان الفاصل شبه الجملة كما في قول الشاعر الآنف؛ لأنَّه يتوسع فيها ما لا يتوسع في غيرها[32]، وهذا ظاهر مذهب سيبويه[33].

وبين الباحث أنَّ الجرجاني جوَّز الفصل بين (إنَّ) واسمها بالظرف وقد قدر ذلك قائلًا: ((واعلم أنَّ الفصل بين هذه الحروف وبين ما يعمل فيه بالظرف جائز كقولك: إنَّ في الدار زيدٌ قائمٌ))[34].

وقد حمل الجرجاني على ذلك قول الشاعر السابق، الذي أوَّله بأنَّ (أخاك) منصوب بـ(إنَّ)، وبـ(بحبها) فاصل بينهما، وجعل الجرجاني هذا الفصل خاصًا بالظرف دون غيره[35].

ويفهم منه أنَّ الجرجاني ذهب إلى أنَّ الظرف والجار والمجرور يتوسع فيهما ما لا يتوسع في غيرهما، ودليل ذلك أنَّه جعل الفاصل في هذا البيت الظرف دون غيره.

ونرى أنَّ النحاة حين قالوا: إنَّ ((المعمول لا يقع إلا حيث يقع العامل))[36]، فيلزم على هذا القول ألا يتقدم معمول خبر (إنَّ) وهو قوله (بحبها) على عامله وهو قوله (مصاب)؛ لأنَّ تقديمه يؤذن بتقديم عامله وهو (مصاب) الذي هو خبر (إنَّ) على اسمها (أخاك)، وهذا غير جائز؛ والعلة في ذلك أنَّ (إنَّ) فرع في العمل لذا فهي عامل ضعيف، وحقه ألا يعمل؛ لأنَّ الحرف ليس له حظ في العمل، وإنَّما يعمل لشبهه بالفعل، فهو يحمل على الفعل وفرع عليه، فلا يتصرف تصرف الفعل[37]، فهذه الأحرف (إنَّ وأخواتها) هي أحرف جامدة غير متصرفة[38]، فعلى هذا لم يجز الفصل بمعمول خبر (إنَّ) فلا تتصرف فيما بعدها بتقديم ولا بتأخير، وكذلك بفصل؛ لأنَّ تصرف العامل في عمله تابع لتصرفه في نفسه[39].

على أنَّ ما قدره النحاة من هذه القاعدة النحوية لم يلتزم به الجرجاني، وهذا ما بينه الباحث (علاء صالح محمد عطا الله) إذ أكد أنَّ الجرجاني لا يلزمه ما قدره النحاة في ذلك، يقول الجرجاني: ((ولا يجب أن يُظن أنَّ وقوع المعمول حيث يقع العامل واجب كما يظن بعضهم حتى دعاه وهمه إلى أن قال: إن هذا الذي أصّلهُ النحويون ينتقض بأشياء نحو أن تقول: ضرب زيدٌ، وضرب الزيدان، فلا يجوز أن يقع المعمول حيث يقع العامل، لأجل أنَّ الزيدان معمول ضرب وهو مع ذلك لا يقع في موقعه إذ لا تقول: الزيدان ضرب، فتقدم الفاعل على الفعل))[40].

ويصحح الجرجاني ذلك قائلًا: ((وهذا سهوٌ ظاهر، لأنا قلنا: إن المعمول لا يقع إلا حيث يقع العامل، ومعنى هذه العبارة أن المعمول يجوز وقوعه حيث يقع العامل، وإذا كان كذلك يلزمنا ما ذكروه، وإنما يلزم من يقول: إن المعمول يجب وقوعه حيث يقع العامل))[41].

فالجرجاني هنا يجوز الفصل بين (إنَّ) واسمها بمعمول الخبر، وإن لم يصلح تقديم خبرها نفسه.

وأما الباحث (علاء صالح محمد عطا الله) فقد رجح أن يكون الجار والمجرور (بحبها) متعلقًا بفعل محذوف وكأن التقدير: أعني بحبها، وهذه الجملة اعتراض بين (إنَّ) واسمها وذلك لئلا يلزم بخلاف ذلك أن يقع المعمول حيث لا يقع عامله[42].

وما ذهب إليه الباحث هو الراجح؛ لأنَّ الفصل بين إنَّ وأخواتها وبين اسمها قد ورد في الشعر، ومن ذلك قول الشاعر[43]:

كأن وقد أتى حول جديد أثافيـــها حمـــــامات مثول

إذ إنَّه فصل بين (كأنَّ) واسمها بجملة الاعتراض التي هي (وقد أتى حول جديد) إذ وقعت هذه الجملة معترضة بين كأنَّ واسمها (أثافيها)[44].

ب. الفصل بين (كأنَّ) واسمها.

من المواضع التي تدل على الفصل بين (كأنَّ) واسمها ما ذكرته الباحثة (دعاء صبحي فتحي عبود) من أنَّه قد فُصل بين (كأنَّ) واسمها وجاء ذلك في قول الشاعر[45]:

فأصبحت بعد خطَّ بهجتِها كأن قــفراً رسومـــــَها قلما

الشاهد في هذا البيت أنَّ الشاعر فصل بين (كأنَّ) واسمها وهو قوله (قلما) بما ليس ظرفًا، وهو قوله (قفرًا رسومها)، وقد ذكرت الباحثة أنَّ الفارقي فصل الحديث عن ذلك، قال: ((وفي البيت فسادٌ من وجهين: أحدهما تقديم خبر (كأنَّ) عليها، ولا يتقدم على اسمها فكيف عليها نفسها لأنها حرف فليس لها تصرف الفعل في التقديم والتأخير لأنها لما لم تتصرف في نفسها فيكون منها (يفعل) ولا (فاعل) لم تتصرف في عملها؛ ألا ترى أنه لا يجوز إجماعًا (قائم كأن زيدًا) كما تقول (قائمًا كان زيد) والوجه الثاني أنه فصل بين (كأن) واسمها بما ليس ظرفًا، ولا يفصل بينهما بشيء من الكلام إلا بالظروف وحروف الجر، نحو قولك: (كأن فيها زيدًا قائم) و(كأن عليك قميصًا) و(كأن خلفك بشرًا)، وما عدا هذا فلا يجوز الفصل به، وقد فصل بينهما بقوله: (قفرًا رسومها)، ويزيده ضعفًا أنه فصل بالأجنبي، ألا ترى أن (قفرًا رسومها) ليس بخبر ولا (قفر) متعلق به، وقد امتنع الناس من الفصل بما ليس خبرًا ولا محلًا له في الفعل مع قوته، فأن يكون ذلك هنا أولى وأحرى؛ ألا ترى إلى امتناعهم من (كانت زيدًا الحمى تأخذ) في الفصل بـ(زيد) وهو منصوب بـ(تأخذ) الذي هو الخبر بين (كان) واسمها وهي (الحمى) ؛لأنه ليس بخبر ولا محلًا له ولكنه متعلق به))[46].

ثم قال الفارقي بعد ذلك: ((فإن جعلت في (كأنَّ) ضمير الشأن والقصة فكان اسمها، وجعلت (الحمى) ابتداء، و(تأخذ) خبر الابتداء وموضعه رفع صح الكلام؛ لأن الجملة وقعت بأسرها خبرًا عن (الشأن) ومفسرة له، صح تقديم ما نصبته بالخبر على الابتداء، كما تقول: (كانت زيدًا الحمى تأخذ)، ومثل هذا لا في (كأن)؛ لأنها حرف فلا يضمر فيه كما أضمر في (كان) ولا وجه لذلك فيه بحال، وإنما وضع هذا البيت على فساد اعتمادًا لتعلم به قوة من يسأل عن هذا التقديم والتأخير الذي وقع فيه: هل ذلك جائز أم لا؟ فإن ذهب إلى جوازه من أجل الضرورة فإنه قبيح جدًا؛ لأنَّ الضرورة إنما تجيز ما له وجه وإن ضعف ذلك الوجه، فأما ما لا وجه له كرفع المفعول ونصب الفاعل فلا نجوزه لفساده))[47].

وواضح أنَّ الفارقي من المانعين لأن تكون (إنَّ وأخواتها) من الأدوات التي لها قوة تصرف الأفعال بالتقديم والتأخير فلا يجوز في خبرها التقديم عليها وعلى اسمها أخذًا بالقاعدة الكلية الناصَّة على: أنَّ (لا يقع المعمول إلا حيث يقع العامل)، فإذا كان للعامل قوة التصرف كالفعل فيجوز حينئذٍ في معموله تقديمه عليه وإذا كان خلاف ذلك فلا يجوز تقديمه على عامله، و(كأنَّ) من الحروف التي لم تقوَ قوة الفعل فلا يجوز تقدم خبرها على اسمها وعليها أيضًا، هذا من جانب.

ومن جانب آخر فإنَّ الفارقي يجوّز الفصل هنا لكنَّه حصر الفاصل بالظرف والجار والمجرور؛ لأنَّه يتوسع فيهما ما لا يتوسع في غيرهما، وإنما رفض أن يفصل في هذا البيت بين (كأنَّ) واسمها؛ لأنَّ الفاصل ليس مما ذكرناه، بل هو أجنبي؛ لأنَّ قوله: (قفرًا رسومَها) ليس خبرًا لـ(كأنَّ) ولا قوله: (قفرًا) متعلق به، فعد الفارقي ذلك من القبح الذي لا يُعوَّل عليه.

وأوردت الباحثة أيضًا قول ابن الأثير في تعليقه على موضع الشاهد في هذا البيت، يقول: ((فإنه قدم خبر كأنّ عليها وهو قوله (خطّ) ؛ وهذا وأمثاله مما لا يجوز قياس عليه، والأصل في هذا البيت: فأصبحت بعد بهجتها قفرا كأن قلما خطّ رسومها، إلا أنه على تلك الحالة الأولى في الشعر مختل مضطرب، والمعاظلة في هذا الباب تتفاوت درجاتها في القبح، وهذا البيت المشار إليه من أقبحها؛ لأن معانيه قد تداخلت وركب بعضها بعضا))[48].

ويبدو لي أنَّ الباحثة اكتفت بقول الفارقي وابن الأثير في بيان المراد من الفصل في هذا البيت ولم تشر إلى علماء آخرين في هذه المسألة، حتى إنَّها لم تعلق على المسألة، وقد التزمت هذا المنهج سائر عملها.

والحق إنَّ هناك أكثر من فاصل في البيت الشعري لكن الباحثة ركزت بحثها الأساس على الفصل بين (كأنَّ) واسمها، مع أنَّ هناك أكثر من فاصل منها: أنَّه فصل بين المضاف وهو (بعد) والمضاف إليه (بهجتها) بالفعل الذي هو (خط)، وفصل أيضًا بـ(خط) بين أصبحت، وخبرها (قفرًا)، وفصل بين (كأنَّ) واسمها (قلما) بأجنبيين أحدهما: (قفرًا)، والآخر: (رسومها)، فـ(رسومها) مفعول (خط) الذي هو خبر (كأنَّ)[49].

لذلك فإنَّ ما ذهب إليه الفارقي كان أجدر بالأخذ وأولى بالعناية، وذلك لأنك ((لا تجيز: (كأن خبزًا زيدًا آكل)، بل إذا لم تجز الفصل بين الفعل والفاعل على قوة الفعل في نحو: (كانت زيدًا الحُمَّى تأخذ)، كان ألا تجيز الفصل بين كأنَّ واسمها بمفعول فاعلها أجدر، نعم وأغلظ من ذا أنه قدَّم خبر كأنَّ عليها، وهو قوله: (خطَّ)، فهذا ونحوه مما لا يجوز لأحد قياس عليه))[50].

فتقديم (خط) الذي هو خبر (كأنَّ) عليها لحن فاحش، والفصل به بين (أصبحت) وخبرها، والفصل بخبر (أصبحت) بين (كأنَّ) واسمها أفحش[51].

ت. الفصل بين العاطف والمعطوف:

إنَّ الفصل بين العاطف والمعطوف بالظرف والجار والمجرور جائز في الاختيار، إن لم يكن المعطوف فعلًا ولا اسمًا مجرورًا، وفي القرآن الكريم كثير، كقوله تعالى: (وَمِنْهُم مَّن يَقُولُ رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ) [البقرة:201]، ففصل بـ(في الآخرة) بين الواو، وقوله: (حسنة)[52].

وذكر ابن مالك أنَّ أبا علي الفارسي جعل الفصل بين العاطف والمعطوف بالظرف والجار والمجرور مخصوصًا بالضرورة[53].

والصحيح أنَّه جائز في الكلام المنثور ما لم يكن المعطوف فعلًا واسما مجرورًا[54]، كالآية التي ذكرناها ونحوها.

ومن المواضع التي تدل على الفصل بين العاطف والمعطوف ما ذكره الباحث (علاء صالح مجد عطا الله) أنَّه قد فُصل بين العاطف والمعطوف في قول الشاعر[55]:

يومًا تَرَاهَا كَشِبْهِ أرديَةِ الـ خِمْسِ وَيَوْمًا أديمُهَا نَغِلاَ

وفي هذا البيت قد فُصل بين حرف العطف (الواو) وبين المعطوف وهو (أديمها) بالظرف وهو (يومًا).

فالباحث (علاء صالح مجد عطا الله) بين أنَّ بعض النحاة فصَّل القول في ذلك، منهم ابن عصفور الذي ذهب إلى أنَّه لا يجوز الفصل بين العاطف والمعطوف إلا بالقسم، أو بالظرف، أو الجار والمجرور، وذلك بشرط أن يكون حرف العطف على أكثر من حرف واحد نحو: (قام زيدٌ ثم والله عمروٌ)، ونحو: (قام زيدٌ لا والله عمروٌ)، ونحو: (قام زيدٌ في السوق ثم في الدار عمروٌ)، ولا يجوز ذلك في الفاء والواو[56].

ويبدو أنَّ منع الفصل بين العاطف والمعطوف عند ابن عصفور إذا كان العاطف (الواو، والفاء)؛ لأنَّهما أشد افتقارًا إلى ما يتصل بهما من غيرهما[57].

على أنَّ ابن مالك منع الفصل بين العاطف والمعطوف مستثنيًا الفصل بالظرف في ضرورة الشعر فهو متابعًا بذلك لأبي علي الفارسي، وهذا ما بينه الباحث (علاء صالح مجد عطا الله) ناقلًا قول ابن مالك في ذلك، قال ابن مالك: ((وليس الأمر كما زعم، بل الفصل بين العاطف والمعطوف بالظرف والجار والمجرور جائز في الاختيار إن لم يكن المعطوف فعلا ولا اسما مجرورا، وهو في القرآن كثير))[58].

وحمل على ذلك قوله تعالى: (ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ) [يس:9]، ففصل بين الواو والمعطوف الذي هو (سدًّا) بالجار والمجرور الذي هو (من خلفهم)، ولم يجز ذلك بوجه إذا كان المعطوف فعلًا، أو كان اسمًا مجرورًا إلا بإعادة الجار نحو: مُرْ الآن بزيدٍ وغدًا بعمرٍو[59]، ويرى أيضًا أنَّ الفصل بين العاطف والمعطوف بالقسم جائز إذا كان العاطف غير (الفاء، الواو) من حروف العطف نحو: (قام زيدٌ ثم والله عمروٌ)، فلو كان العاطف هو (الفاء أو الواو) لم يجز هذا الفصل؛ لأنَّ هذه الأحرف – الفاء والواو– أشد افتقارًا إلى ما يتصل بهما من غيرهما[60].

والظاهر أنَّ ابن مالك يتفق مع ابن عصفور في الفصل بين العاطف والمعطوف إذا كان الفاصل ظرفًا أو جارًا ومجرورًا أو كان قسمًا بشرط أن يكون العاطف أكثر من حرف مثل (ثم) وأضرابها، ولا يجوز ذلك لما وقع على حرف واحد مثل (الواو، الفاء) عندهما.

ويتابع الباحث حديثه فيذكر أنَّ الجرجاني حمل الفصل بين العاطف والمعطوف في قول الشاعر السابق: (ويومًا أديمها نَغِلا) على الاضطرار، إذ لا يكاد يوجد في حال الاختيار، فـ(أديمها) منصوب بالواو؛ لأنَّه قائم مقام الفعل الذي قبله هو (تراها)، وقوله: (أديمها) معطوف على الضمير المنصوب المتصل الذي هو الهاء في (تراها)، وقد فصل الشاعر بين الواو وبين ما نصبه بالظرف الذي هو (يومًا) وذلك جائز على قبح[61].

ويعلق الباحث على قول الجرجاني هذا بأن وجه التأويل عنده: ((وهو أن حرف العطف قائم مقام العامل ونائب عنه، نحو: (ضربتُ زيدًا وعمرًا) وكأنَّ الأصل: (ضربت زيدًا ضربتُ عمرًا) لذا يقتصر حرف العطف وينحط رتبة عن رتبة الفعل؛ لأنه حرف نائب عن الفعل وقائم مقامه، وإنما قام مقام الفعل لضرب من الاختصار وتجنب التكرير، وإذا كان كذلك وجب أن يكون ما يعمل فيه بجنبه نحو: (أضرب زيدًا اليومَ وعمرًا غدًا)، وقبح أن تقول: (أضربُ زيدًا اليوم وغدًا عمرًا)، فتفصل بين الواو ومعمولها الذي هو (عمرًا) بالظرف وذلك لا يجوز لأجل أن فيه إجراءً للحرف مجرى الفعل))[62].

ونرى أنَّ السبب في ذلك هو أنَّ الواو فرع على الأصل الذي هو الفعل فينبغي أن لا تتصرف تصرفه، ولو فُعل ذلك لأدى إلى التسوية بين الفرع والأصل وذلك لا يجوز؛ ((لأن الفروع أبدًا تنحط عن درجات الأصول))[63] وهذا يختص بالواو إذا كانت قائمة مقام الفعل.

ثم ذكر الباحث أنَّ الجرجاني يستطرد فيما إذا كان حرف العطف (الواو) قائمًا مقام ما ناب عنه الفعل الذي هو اسم الفاعل نحو: (هذا ضاربٌ زيدًا وعمرًا) فإنَّ (الواو) قائم مقام (ضارب) يقول الجرجاني: ((وإذا كان اسم الفاعل فرعًا على الفعل، وكان الواو قائمًا مقامه كان فرع الفرع فيكون هنا بعد الفعل بدرجتين. ولما كان كذلك كان أمرها إذا قامت مقام اسم الفاعل أضعف منه إذا قام مقام الفعل. فقولك: (هذا رجلٌ ضاربٌ زيدًا اليومَ وغدًا عمرًا) أقبح من قوله: ويومًا أديمَهَا نُغِلا؛ لأن العامل في البيت فعلٌ وهو تراها))[64].

ويتابع الجرجاني أبي علي الفارسي في أنَّ الفعل في ذلك على ثلاث مراتب[65]:

الأولى: أن الفعل يجوز فيه ذلك جوازًا حسنًا، نحو: (ضربتُ اليومَ زيدًا)

الثانية: أن حروف العطف لا يجوز فيها الفصل، إلا على قبح وحال اضطرار، نحو قول الشاعر: ويومًا أديمها نَغِلا؛ وذلك لأجل أن حروف العطف قائمة مقام الفعل، فلا تتصرف تصرفه.

الثالثة: أن ذلك لا يجوز في اسم الفاعل البتة، وأنه يجب ألا يجوز في النظم، ولو استعمل لجاز على قبح، وكان في الفصل حسنًا في الشعر وقبيحًا مردودًا في النثر.

وبعد أن عرض الباحث لهذه المسألة بالشرح والتحليل – وكان موفقًا فيها– رجح ما ذهب إليه الجرجاني الذي جوَّز الفصل بين العاطف والمعطوف بالظرف من جهة كونه معمولًا للواو؛ وذلك لأجل أنَّها نائبة عن الفعل فهي تعمل عمله فيكون ذلك من جهة تقديم أحد المعمولين على الآخر، ويتضح مما ذكر أنَّ الجرجاني يحمل قول الشاعر المتقدم الذكر على أنَّه من باب عطف شيئين على شيئين[66].

ويفهم من ذلك أنَّ الجرجاني يرى أنَّ الفصل بين العاطف والمعطوف ليس خاصًا بالضرورة الشعرية بل يرى أنَّ ذلك جائزًا في الاختيار أيضًا، وقد حمل على ذلك أيضًا قوله تعالى: (وَمِنْهُم مَّن يَقُولُ رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ) [البقرة:201]، فقوله: (حسنة) الثانية مفصولة، وقد عطفت بالواو على الأولى، وقوله: (في الآخرة) قد وقع بينها وبين الواو، فهو ظرف قد فُصل به بين الواو والمفعول، فهذا مثل قول الشاعر: (ويومًا أديمها نغلا)[67].

فالباحث في هذه المسألة ذكر ما يخص البيت الشعري ناقلًا رأي الجرجاني فيه ولم يتطرق إلى الكلام المنثور نحو هذه الآية الكريمة ومثيلاتها، فلذلك كان الجرجاني يعد الفصل بين العاطف والمعطوف ضرورة شعرية لا علاقة لها في الاختيار.

ونرى أنَّ الفصل بين العاطف والمعطوف بالظرف هو خاص بالضرورة، أما الآيتان الكريمتان وهما قوله تعالى: (وَمِنْهُم مَّن يَقُولُ رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ) [البقرة:201]، وقوله تعالى: (وَجَعَلْنَا مِن بَيْنِ أَيْدِيهِمْ سَدًّا وَمِنْ خَلْفِهِمْ سَدًّا فَأَغْشَيْنَاهُمْ فَهُمْ لَا يُبْصِرُونَ) [يس:9]، ليس فيهما فصل بل عطف في كل منهما محمولان على عاملين، فلا حجة في الآيتين الكريمتين؛ لأنَّ هذا من عطف المجرور على المجرور والمفعول على المفعول، فقوله: (في الآخرة) معطوف على (في الدنيا)، وقوله:(حسنة) معطوفة على (حسنة) الأولى، وكذلك قوله: (من خلفهم) عطف على (من بين أيديهم)، و(سدًا) عطف على (سدًّا) وليس هذا من باب الفصل في شيء[68].

المطلب الثالث: الفصل في المجرورات.

اشتمل هذا المطلب الفصل بين المتعاطفين المجرورين، وبين (كم) الخبرية وتمييزها، وجاءت مسائله على النحو الآتي:

1. **الفصل بين المتعاطفين المجرورين:**

ومن المواضع التي تدل على الفصل بين المتعاطفين المجرورين ما ذكره الباحث (حسين كاظم حسين خليل البنا) من أنَّه قد فصل بين المتعاطفين المجرورين في نحو في قوله تعالى: (وَمِنْهُمُ الَّذِينَ يُؤْذُونَ النَّبِيَّ وَيَقُولُونَ هُوَ أُذُنٌ ۚ قُلْ أُذُنُ خَيْرٍ لَّكُمْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ وَرَحْمَةٌ لِّلَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ ۚ

وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ رَسُولَ اللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ) [التوبة:61]، فذهب الباحث إلى أنَّ قوله: (رحمةٌ) قرئت بالجر وهي قراءة عبد الله بن مسعود وأُبي بن كعب وأبي عمرو[69].

ويبدو أنَّ الباحث (حسين كاظم حسين خليل البنا) وهم بنسبة القراءة – قراءة (رحمة) بالجر – إلى عبدالله بن مسعود وأُبي كعب، وأبي عمرو، وعند رجوعنا إلى كتب القراءات لم نجد أنَّ هؤلاء القراء قرأوا بالجر، بل وجدنا أصحاب كتب القراءات ذكروا أنَّ حمزة وحده قرأ (ورحمةٍ) بالخفض عطفًا على (خير)، وقرأ الباقون كلهم رفعًا على أنَّه خبر لمبتدأ محذوف والتقدير: هو رحمة[70].

وقد أوضح الباحث أنَّ أبا جعفر النحاس قد اعترض على هذه القراءة، فلم يجد ما يسوغها من الناحية النحوية، وعدَّ هذه القراءة بعيدة، فقال مبينًا ومعللًا: ((وهذا عند أهل العربية بعيد؛ لأنه قد باعد بين الاسمين وهذا يقبح في المخفوض، والرفع عطفا على (أذن)، والتقدير: قل هو أذن خير وهو رحمة، أي: هو مستمع خير لكم))[71].

فالباحث (حسين كاظم حسين خليل البنا) وصف تأويل أبي جعفر النحاس لهذه القراءة بجر (رحمة) بأنَّه رأي غير سديد معللًا ذلك بأنَّ أئمة النحو قد أجازوا هذه القراءة، ولم يروا ما رأى أبو جعفر النحاس فيها من البعد بسبب الفصل بين المتعاطفين المجرورين، فالنحاة وأصحاب كتب التفسير قد أجازوا هذه القراءة من غير استبعاد لها ومنهم الفرّاء إذ قال: ((إن شئت خفضتها تتبعها لخير، وإن شئت رفعتها أتبعتها الأذن))[72].

وإليه أشار إلى جواز هذا التأويل الطبري والزجاج[73]، وأشار إليه كذلك جمع من النحاة والمفسرين[74].

وإذا رجعنا إلى مؤلفات الطبري والزجاج في مؤلفيهما لوجدنا أنَّ الطبري لم يصرح بإجازة قراءة الخفض في قوله: (ورحمةٍ) فهو ذكر أنَّ بعض الكوفيين قرأ: (ورحمةٍ) بالخفض عطفًا بها على (الخير) بدليل أنَّه رجح قراءة الرفع في (ورحمةٌ) عاطفًا إياها على (الأذن) بمعنى: وهو رحمةٌ للذين آمنوا منكم[75].

أما الزجاج وجمع من النحاة والمفسرين الذين أشار إليهم الباحث فقد جوزا ذلك.

والباحث قد رجح قراءة الخفض رادًا قول أبي جعفر النحاس الذي استبعد هذه القراءة، واستدل الباحث بأمور عدة:

أولها: أنَّ هذه القراءة متواترة قرأ بها الأئمة كابن مسعود وأُبي بن كعب وهم من الصحابة الذين يؤخذ عنهما القرآن الكريم لحديث النبي (ﷺ): (استقرئوا القرآن من أربعة: من عبد الله بن مسعود، وأبي بن كعب، ومعاذ بن جبل، وسالم مولى أبي حذيفة)[76]، وهذا خلاف ما ذكره أبو جعفر النحاس من أنَّ

القراءة التي يقرأ بها الجماعة لا يجوز أن نقول فيها: هي أجود من الأخرى خشية الوقوع في الإثم بالدين[77].

فالباحث هنا ينكر على أبي جعفر النحاس قوله هذا قائلًا: ((فكيف إذن قد وصفها بالبعيد عند أهل العربية))[78].

ونرى أنَّ الباحث في ردَّه على النحاس ودفاعه عن القراءة كان صائبًا؛ لأنَّ القراءة التي قرأ بها أئمة القراء جارية وسائغة من الناحية النحوية، فضلًا عن أنَّ أئمة القراء كان منهجهم في تلقي القراءة بالاعتماد على السماع، ومنهج القراء من حيث النقل والرواية كانوا أكثر دقةً، وأكثر ضبطًا من نقل النصوص اللغوية وروايتها، فالنصوص اللغوية رويت وكثر فيها الوضع والانتحال؛ لأنها عرضة لأسباب الوضع والانتحال، وأما القراءات القرآنية فقد نقلت نقلًا صحيحًا بالسند الصحيح عن الصحابة عن النبي (ﷺ) الذي كان شديد الاحتياط في المحافظة، وكان شديد المراقبة أيضًا لكتبة الوحي فيما يكتبون، لذا كان يمنع من كتابة غير الوحي حتى لا يختلط به[79].

ثانيها: إنَّ أئمة العربية لم يصرحوا بمعارضتهم لهذه القراءة المتواترة، وإن كان فيها من الفصل بين المتعاطفين المجرورين، وهو قبيح عندهم؛ لأنَّ عمادهم في ذلك القياس[80]، بيد أنَّهم قد أجازوا هذه القراءة، ورأى مكي القيسي فيها أنَّها متصلة بالمعنى على تقدير: (أذنُ خيرٍ، وأذنُ رحمةٍ لكم)، وذهب إلى أنَّ الخفض هو وجه الكلام في هذه الآية الكريمة[81].

ثالثها: إنَّ لهذه القراءة المتواترة نظائر في القرآن الكريم وقراءاته في الفصل بين المتعاطفين المجرورين، كقوله تعالى: (وَتَبَارَكَ الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا وَعِندَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ (85) وَلَا يَمْلِكُ الَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِهِ الشَّفَاعَةَ إِلَّا مَن شَهِدَ بِالْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ (86) وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ ۖ فَأَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ (87) وَقِيلِهِ يَا رَبِّ إِنَّ هَٰؤُلَاءِ قَوْمٌ لَّا يُؤْمِنُونَ) (88) [الزخرف:85-88]، على قراءة من قرأ بالخفض في قوله تعالى: (ﯨ) ، وهي قراءة السُّلمي، وابن وثاب، وعاصم، والأعمش، وحمزة[82].

وأما الفصل في غير حالة الخفض، فمنه قوله تعالى: (اذْهَب بِّكِتَابِي هَٰذَا فَأَلْقِهْ إِلَيْهِمْ ثُمَّ تَوَلَّ عَنْهُمْ فَانظُرْ مَاذَا يَرْجِعُونَ) [النمل:28]، وتقدير الكلام: اذهب بكتابي هذا فألقه إليهم فانظر ماذا يرجعون ثم تول عنهم[83].

فالباحث جاء بأدلة قوية تدحض ما ذهب إليه أبو جعفر النحاس وتؤكد صحة القراءة هذه فضلًا عن صحة سندها، فلا يجوز ردها، ولا إنكارها، لذا نحن نؤيد ونرجح ما ذهب إليه الباحث؛ وذلك لأنَّ القراءة سنة متبعة لا يجوز مخالفتها فتؤخذ من الآخر عن الأول[84]، يقول أبو عمرو الداني: ((وأئمة القراءة لا تعمل في شيء من حروف القرآن، على الأفشى في اللغة، والأقيس في العربية. بل على

الأثبت في الأثر، والأصح في النقل، والرواية إذا ثبتت لا يردّها قياس عربية، ولا فشوّ لغة، لأن القراءة سنّة متبعة، يلزم قبولها والمصير إليها))[85].

لذلك كان من الواجب أن يُطالب النحاة بالنظر في القراءات نفسها، إذ إنه متى صحَّ سندها ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالًا لا يصح ردَّها، ولا إنكارها.

2. الفصل بين (كم) الخبرية وتمييزها:

ذكرنا أنَّ النحاة اختلفوا في الفصل بين المتلازمين؛ ولأنَّ (كم) الخبرية وتمييزها هما أيضًا من المتلازمين، لذلك نص النحاة على قبح الفصل بين (كم) وتمييزها جريًا مع المقولة التوجيهية الناصَّة على: الفصل بين الجار والمجرور قبيح؛ لأنهما بمنزلة كلمة واحدة[86].

ولكن إذا عدل عن الأصل وفُصل بين (كم) الخبرية وتمييزها، فللنحاة مذاهب مختلفة في ذلك، فالكوفيون يرون أنَّه إذا فُصل بين (كم) الخبرية وتمييزها بالظرف وحرف الجر يبقى تمييزها مجرورًا، واحتجوا لذلك بالنقل والقياس واحتجوا لذلك بالنقل جاء فيه تمييز (كم) مجرورًا مع الفصل، وبالقياس فلأنَّ خفض الاسم بعد (كم) في الخبر بتقدير (من)، وهذا التقدير مع وجود الفصل بالظرف وحرف الجر كما هو مع عدمه، ومعنى ذلك: أنَّهم رأوا أنَّ الاسم مجرور بـ(من) مقدرة وليس بـ(كم)، وعلى هذا فلا يوجد فصل بين الجار والمجرور[87].

أما البصريون فيرون أنَّه إذا فصل بين كم وتمييزها وجب نصبه، واحتجوا لذلك بأنَّ (كم) هي العاملة فيما بعدها الجر؛ لأنَّها بمنزلة عدد مضاف إلى ما بعده، وإذا فصل بينهما بظرف أو حرف جر بطلت الإضافة؛ لأنَّ الفصل بين الجار والمجرور بالظرف وحرف الجر لا يجوز في اختيار الكلام، فعدل إلى النصب[88].

فالسبب في الخلاف بينهم يكمن في اختلافهم في تحديد العامل في التمييز، أهو (كم) الخبرية أم (من) المقدرة، وعلى هذا وجدنا لكل منهم حججه وأدلته، ولا يسعنا المقام لذكرها كلها رغبة في عدم الإطالة.

ومن المواضع التي تدل على الفصل بين (كم) الخبرية وتمييزها ما ذكره الباحث (محمد شاكر ناصر) من أنه قد فُصل بين (كم) وتمييزها وجاء ذلك في قول الشاعر[89]:

كـم بجودٍ مقـرف نـــال العُلى وكريـمٌ بخلُه قـــــد وضَعهْ

في هذا الشاهد فُصل بين (كم) وتمييزها بشبه الجملة (بجود) وهذا ما بينه الباحث المذكور أنَّ الشاعر فصل بين كم وتمييزها بالجار والمجرور وهو قوله: (بجودٍ) فجاز الرفع والنصب والجر في (مقرفٍ)، فالرفع على أن تكون (كم) ظرفًا لتكثير المرار، ويرفع (مقرفٌ) بالابتداء وما بعده خبره، والتقدير: (كم مرةً مقرفٌ، نال العلى)، والنصب على التمييز لقبح الفصل بينه وبين (كم) في الجر، وأما

الجر فعلى أنَّه أجاز الفصل بين (كم) أو ما عملت فيه بالمجرور ضرورة والتقدير: (كثيرٌ من المقرفين نالَ العلى بجودٍ)[90].

ثم بين الباحث أنَّ الأعلم جوَّز الجر في (مقرف) مع وجود الفاصل في الشعر[91]، والأعلم تابع في هذه التوجيهات سيبويه الذي أجاز فيه الأوجه الثلاثة[92]، وحمل المبرد الشاهد على الفصل ورأى أنَّ نصب (مقرف) هو المختار، وأنَّ الجر ضرورة[93]، واحتج الكوفيون بالشاهد على جواز الفصل بين (كم) وتمييزها المجرور في غير الضرورة[94]، فرد عليهم أبو البركات الأنباري هذا الاحتجاج من وجهين[95]:

الأول: شكك في رواية الجر، ورأى أنَّ الرواية الصحيحة للشاهد برفع (مقرفٌ).

الثاني: أنَّ الشاهد جاء شاذًا في الشعر والشاذ لا يحتج به.

وبعد أن ذكر الباحث هذه الآراء رجحَّ رأي البصريين في ذلك، فالمختار عنده هو العدول إلى النصب لكن يجوز في الشعر بخاصة الجر مع الفصل كما ذهب إليه سيبويه[96]، وتابعه فيه الأعلم[97].

ونرى أنَّ ما ذهب إليه الباحث ليس دقيقًا وذلك من وجهين:

الأول: أنَّ الرواية الصحيحة الرفع، أو النصب وكلاهما قد روي، فالرفع على أنَّه خبر لـ(كم) وأما النصب فعلى التمييز، أما رواية الجر فشاذة لا يمكن أن تُجعل أصلًا.

الثاني: هو من ضرورة الشعر، والعلة في ذلك من وجهين:

1. أنَّ الجر بـ(كم) لا يبقى مع الفصل.
2. أنَّ الجر بالحرف (من) وتقديرها هنا غير سائغ؛ لأنَّها حذفت بعد (كم) لما نابت عنها، فإذا فُصل بينهما بطلت النيابة آخرها[98].

الخاتمة

1. تُعدُّ ظاهرةُ الفصل والاعتراض من الأساليب النحوية الدقيقة التي تجمع بين مفهوميْن مترابطيْن: الفصل، الذي يشير إلى القطع بين عناصر مترابطة كالفعل وفاعله أو المبتدأ وخبره، والاعتراض، الذي ممثلًا في إقحام جملة أو أكثر داخل سياق الكلام لا محل لها من الإعراب، تُستخدم لغرض رفع الإبهام أو إضفاء نكتة بلاغية، ويُطلق عليها أيضًا الحشو، وإنْ بدا أن الجمع بينهما يشير إلى معنى واحد، فإنَّ الاختلاف يكمن في أن الاعتراض عبارة عن جملة كاملة تدخل بين أجزاء الكلام ولا تُحسب ضمن إعرابها، أما الفصل يكون الفاصل فيه عنصرًا له محل إعرابي، ويُضبط سقوطه بعدم الإخلال بالمعنى والتركيب معًا.
2. كشف البحث أنَّ مظاهر التأويل النحوي، في بابي (الفصل والاعتراض)، ليست مجرد ظاهرة نحوية تعني تسويغ الأصول النحوية وتصحيحها، وإنما تدل على حيوية اللغة العربية ودقة العرب في اختيارهم لأساليب كلامهم، فقد عدها ابن جني من شجاعة العربية، إذ تسهم في تشجيع المتكلم

على التعبير عن المعنى بعبارات مختلفة، وذلك أنَّ لكل تعبير معناه الخاص، فاختيار المتكلم لتعبير ما قد يُعبر عن مقصوده.

3. بيَّن البحث أنَّ الفصل خلافًا للأصل، مما دعا النحويون إلى تأويل النصوص المخالفة في ظاهرها لهذا الأصل، وإن كانت نصوصًا فصيحة لا يمت إليها الشك بصلة، كأن تكون نصوصًا قرآنية، أو نصوصًا من كلام العرب، شعرًا كانت أو نثرًا، وإنما كان ذلك لأجل تصحيح هذه النصوص وتخريج ما يختلف منها في الظاهر مع الأصول النحوية.
4. وضحت الدراسة أنَّ هذه الظاهرة، بتفرُّدها وتعقيدها، تعكس قدرة اللغة العربية على دمج القواعد الصارمة مع الإبداع البلاغي، مما يُثري النص ويُعزز من دلالاته بأعلى درجات الدقة والوضوح

الهوامش

(1) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها: 216-223.

(2) ينظر: التأويل النحوي في المقتصد: 139.

(3) أصول التفكير النحوي: 292.

(4) معجم المصطلحات النحوية والصرفية: 173، وينظر: التأويل النحوي في المقتصد: 140.

(5) التعريفات: 30-31، وينظر: التأويل النحوي في المقتصد: 140.

(6) ينظر: أصول التفكير النحوي: 294.

(7) ينظر: ارتشاف الضرب: 1616/3.

(8) أصول التفكير النحوي: 292، وينظر: التأويل النحوي عند الأعلم الشنتمري: 126.

(9) ينظر: التأويل النحوي عند الأعلم الشنتمري: 126.

(10) الخصائص: 392/2، وينظر: التأويل النحوي في كتاب الإفصاح: 135.

(11) ينظر: الخصائص: 392/2.

(12) وهو الفرزدق، ديوانه: 451.

(13) ينظر: الافصاح: 86-87، والتأويل النحوي في كتاب الافصاح: 136.

(14) شرح كتاب سيبويه: 244/1، وينظر: التأويل النحوي في كتاب الافصاح: 136-137

(15) ينظر: الانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب: 20.

(16) ينظر: المصدر نفسه.

(17) ينظر: التذييل والتكميل: 320/6.

(18) الكتاب: 104/1، وينظر: إشكاليات التأويل النحوي في باب الاشتغال (بحث): 5.

(19) شرح كتاب سيبويه: 420/1، وينظر: إشكاليات التأويل النحوي في باب الاشتغال (بحث): 5، ولم أجده في معاني القرآن للأخفش.

(20) ينظر: شرح كتاب سيبويه: 420/1.

(21) ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد: 419/1-420، وتمهيد القواعد: 1674/4.

[22] ينظر: التذييل والتكميل: 340/6، وينظر: إشكاليات التأويل النحوي في باب الاشتغال (بحث): 6.

[23] ينظر: إشكاليات التأويل النحوي في باب الاشتغال: 6.

[24] ينظر: التذييل والتكميل: 340/6.

[25] التذييل والتكميل: 340/6-341.

[26] شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: 117.

[27] شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: 349/1.

[28] ينظر: الكتاب: 131/2.

[29] البيت بلا نسبة، خزانة الأدب: 453/8.

[30] التذييل والتكميل: 37/5، وينظر: التأويل النحوي في المقتصد: 156.

[31] ينظر: شرح جمل الزجاجي: 442/1، والتأويل النحوي في المقتصد: 156.

[32] ينظر: المسائل الحلبيات: 258، وشرح التسهيل: 12/2.

[33] ينظر: الكتاب: 132/2-133.

[34] المقتصد: 453/1، وينظر: التأويل النحوي في المقتصد: 156.

[35] ينظر: المصدران أنفسهما.

[36] التذييل والتكميل: 306/8، وينظر: تمهيد القواعد: 2200/5، وهمع الهوامع: 273/2.

[37] ينظر: الكتاب: 131/2.

[38] ينظر: الأصول في النحو: 228/2.

[39] ينظر: المقتضب: 189/4-190.

[40] المقتصد: 304/1، وينظر: التأويل النحوي في المقتصد: 157.

[41] المقتصد: 304/1، وينظر: التأويل النحوي في المقتصد: 157.

[42] ينظر: التأويل النحوي في المقتصد: 157.

[43] البيت منسوب لأبي الغول الطهوي، ينظر: النوادر في اللغة لأبي زيد الأنصاري: 432، والخصائص: 338/1، ولم أجده في خزانة الأدب.

[44] ينظر: التذييل والتكميل: 37/5.

[45] هذا البيت لذي الرمة، ديوانه: 1909/3.

[46] الإفصاح: 349-351، وينظر: التأويل النحوي في كتاب الإفصاح: 146-147.

[47] الإفصاح: 350-351، وينظر: التأويل النحوي في كتاب الإفصاح: 146-147.

[48] المثل السائر: 41/2، وينظر: التأويل النحوي في كتاب الإفصاح: 147.

[49] ينظر: الخصائص: 395/2.

[50] المصدر نفسه: 395/2.

[51] ينظر: الانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب: 70.

[52] ينظر: شرح الكافية الشافية: 1239/3.

[53] ينظر: شرح تسهيل الفوائد: 384/3.

[54] ينظر: المصدر نفسه، والمقاصد النحوية: 881/2.

[55] البيت للأعشى ميمون بن قيس، ينظر: ديوانه: 233.

[56] ينظر: المقرب: 312/1، والتأويل النحوي في المقتصد: 151.

[57] ينظر: شرح الفارضي على ألفية ابن مالك: 287/3.

[58] شرح تسهيل الفوائد: 384/3، وينظر: التأويل النحوي في المقتصد: 151.

[59] ينظر: المصدران أنفسهما.

[60] ينظر: شرح الكافية الشافية: 1240/3، والتأويل النحوي في المقتصد: 151.

[61] ينظر: المقتصد: 521/1، والتأويل النحوي في المقتصد: 151-152.

[62] التأويل النحوي في المقتصد: 151-152، وينظر: المقتصد: 521/1.

[63] الإنصاف: 185/1.

[64] المقتصد: 521/1، وينظر: التأويل النحوي في المقتصد: 152.

[65] المصدران أنفسهما.

[66] ينظر: التأويل النحوي في المقتصد: 152.

[67] ينظر: المقتصد: 526/1.

[68] ينظر: تمهيد القواعد: 3517/7.

[69] ينظر: السبعة في القراءات: 315، والتأويل النحوي عند أبي جعفر النحاس (ت:338هـ) (رسالة): 106.

[70] ينظر: السبعة في القراءات: 361، وحجة القراءات: 319، والتبيان في إعراب القرآن: 648/2.

[71] إعراب القرآن للنحاس: 124/2، وينظر: التأويل النحوي عند أبي جعفر النحاس: 107.

[72] معاني القرآن للفراء: 444/1، وينظر: التأويل النحوي عند أبي جعفر النحاس: 107.

[73] ينظر: جامع البيان: 328/14، ومعاني القرآن وإعرابه: 458/2، والتأويل النحوي عند أبي جعفر النحاس: 107.

[74] ينظر: السبعة في القراءات: 315، وحجة القراءات: 320، وزاد المسير: 272/2، والتأويل النحوي عند أبي جعفر النحاس: 107.

[75] ينظر: جامع البيان: 328/14.

[76] لم يوردهم الباحث بحسب الترتيب الذي ورد في صحيح البخاري، والحديث في الصحيح: ((استقرئوا القرآن من أربعة: من عبد الله بن مسعود، وسالم مولى أبي حذيفة، وأبي بن كعب، ومعاذ بن جبل))، صحيح البخاري: 28/5.

[77] ينظر: إعراب القرآن للنحاس: 43/5، والتأويل النحوي عند أبي جعفر النحاس: 109.

[78] التأويل النحوي عند أبي جعفر النحاس: 109.

[79] ينظر: صفحات في علوم القراءات: 64، ومقدمات في علم القراءات: 104.

[80] ينظر: لمع الأدلة: 95-98، والتأويل النحوي عند أبي جعفر النحاس: 110.

[81] ينظر: مشكل إعراب القرآن: 330/1، والتأويل النحوي عند أبي جعفر النحاس: 110.

[82] ينظر: السبعة في القراءات: 589، والبحر المحيط: 392/9، والتأويل النحوي عند أبي جعفر النحاس:110.

[83] ينظر: الخصائص: 412/2، والتأويل النحوي عند أبي جعفر النحاس: 111.

[84] ينظر: الحجة للقراء السبعة: 9.

[85] جامع البيان في القراءات السبع: 51/1.

[86] ينظر: الأصول في النحو: 422/1.

[87] ينظر: الإنصاف (مسألة: 41): 247/1-248.

[88] ينظر: المصدر نفسه.

[89] هذا البيت لأنس بن زنيم وقيل لغيره، ينظر: الكتاب: 167/2، وخزانة الأدب: 468/6.

[90] ينظر: تحصيل عين الذهب: 297، والتأويل النحوي عند الأعلم الشنتمري: 138.

[91] ينظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه: 530/1، والتأويل النحوي عند الأعلم الشنتمري: 138.

[92] ينظر: الكتاب: 167/2، والتأويل النحوي عند الأعلم الشنتمري: 138.

[93] ينظر: المقتضب: 60/3-61، والتأويل النحوي عند الأعلم الشنتمري: 138.

[94] ينظر: الإنصاف: 247/1، والتأويل النحوي عند الأعلم الشنتمري: 138.

[95] ينظر: الإنصاف: 250/1، والتأويل النحوي عند الأعلم الشنتمري: 138.

[96] ينظر: الكتاب: 166/2، والتأويل النحوي عند الأعلم: 138.

[97] ينظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه: 531/1، والتأويل النحوي عند الأعلم: 138.

[98] ينظر: التبيين عن مذاهب النحويين: 430.

ثبت المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

أولاً: الكتب.

- **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت745هـ)، تحقيق: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة- مصر، ط1، 1418هـ-1998م.
- **أصول التفكير النحوي**، د. علي أبو المكارم، دار غريب، القاهرة- مصر، ط1،2006م.
- **الأصول في النحو**، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (ت316هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان،(د.ت).
- **إعراب القرآن**، أبو جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي (ت338هـ)، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1421هـ.
- **الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب**، أبو نصر الحسن بن أسد الفارقي (ت487هـ)، تحقيق: سعيد الأفغاني، ط1، الجامعة السورية، 1377هـ- 1958م، ط2، جامعة بنغازي، 1394هـ- 1974م.
- **الانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب**، علي بن عَدْلان بن حماد بن علي الربعي الموصلي (ت666هـ)، تحقيق: د حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط2، 1405هـ 1985م.
- **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**، كمال الدين، أبو البركات، عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري النحوي (513 – 577 هـ)، المكتبة العصرية، ط1، 1424هـ – 2003م.
- **البحر المحيط في التفسير**، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت 745هـ)، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت- لبنان، 1420هـ.
- **التبيان في إعراب القرآن**، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (ت 616 هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، الناشر: عيسى البابي الحلبي وشركاه، (د.ط)، (د.ت).
- **التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين**، أبو البقاء العُكبَري (ت 616 هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي – بيروت، ط1، 1406 هـ – 1986م.
- **تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب**، أبو الحجاج الأعلم الشنتمري (ت 276هـ) ، تحقيق : زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط2، 1994م.
- **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل**، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت745هـ)، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق- سوريا، ودار كنوز إشبيليا بالرياض، ط1، 1418هـ-1997م، 1445هـ-2024م.

- **التعريفات**، علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (ت 816هـ)، ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، ط1، 1403هـ –1983م.
- **تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد**، محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش (ت 778 هـ)، تحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة – مصر، ط1، 1428 هـ.
- **جامع البيان عن تأويل آي القرآن**، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري (ت310 هـ) تحقيق: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر، القاهرة، مصر، ط1، 1422 هـ – 2001م.
- **جامع البيان في القراءات السبع**، عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو عمرو الداني (ت 444 هـ)، أصل التحقيق: رسائل ماجستير من جامعة أم القرى وتم التنسيق بين الرسائل وطباعتها بجامعة الشارقة، جامعة الشارقة – الإمارات، ط1، 1428هـ – 2007م.
- **حجة القراءات**، عبد الرحمن بن محمد، أبو زرعة ابن زنجلة (ت حوالي 403 هـ)، تحقيق: سعيد الأفغاني (ت 1417هـ)، دار الرسالة، (د.ط)، (د.ت).
- **الحجة للقراء السبعة**، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ الأصل، أبو علي (ت 377هـ)، تحقيق: بدر الدين قهوجي– بشير جويجابي، دار المأمون للتراث – دمشق / بيروت، ط2، 1413هـ – 1993م.
- **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، عبد القادر بن عمر البغدادي (ت 1093هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4، 1418 هـ – 1997م.
- **الخصائص**، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت392هـ)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط4، (د.ت).
- **ديوان أعشى همدان وأخباره**، تحقيق: د. حسن عيسى أبو ياسين، دار العلوم، الرياض، السعودية، ط1، 1403هـ–1983م.
- **ديوان الفرزدق**، الدكتور شاكر الفحام، دار الفكر، دمشق– شارع سعد الله الجابري، ط1، 1397هـ–1977م.
- **ديوان ذي الرُّمّة**: غيلان بن عقبة العدوي (ت 117 هـ)، أبي نصر أحمد بن حاتم الباهلي أحمد بن حاتم الباهلي (ت 231 هـ) صاحب الأصمعي، رواية: أبي العباس ثعلب، تحقيق: عبد القدوس أبو صالح، مؤسسة الإيمان جدة، ط1، 1982م – 1402هـ.
- **زاد المسير في علم التفسير**، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت 597هـ)، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار الكتاب العربي– بيروت، ط1، 1422هـ.
- **السبعة في القراءات**، أحمد بن موسى بن العباس التميمي، أبو بكر بن مجاهد البغدادي (ت 324هـ)، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف – مصر، ط2، 1400هـ.
- **شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك**، بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (ت 686 هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، ط1، 1420 هـ – 2000م.
- **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (ت 769 هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث– القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه، ط20، 1400هـ – 1980م.
- **شرح الإمام الفارضي على ألفية ابن مالك**، العلامة شمس الدين محمد الفارضي الحنبلي (ت981هـ)، تحقيق: أبو الكميت، محمد مصطفى الخطيب، دار الكتب العلمية، لبنان – بيروت، ط1، 1439 هـ – 2018م.
- **شرح الكافية الشافية**، جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، الناشر: جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، ط1، 1402هـ – 1982م.
- **شرح تسهيل الفوائد**، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت 672 هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد – د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط1، 1410 هـ – 1990 م.
- **شرح جمل الزجاجي**، علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور (ت669هـ)، قدم لهِ ووضعه هوامشه وفهارسه: فواز الشعار، دار الكتب العلمية (د.ط)، (د.ت).

- **شرح كتاب سيبويه**، أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت 368 هـ)، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1، 2008م.
- **صحيح البخاري**، أبو عبد الله، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة ابن بردزبه البخاري الجعفي، تحقيق: جماعة من العلماء، الطبعة: السلطانية، بالمطبعة الكبرى الأميرية، ببولاق مصر، 1311 هـ، بأمر السلطان عبد الحميد الثاني، ثم صَوّرها بعنايته: د. محمد زهير الناصر، وطبعها ط1، 1422 هـ لدى دار طوق النجاة – بيروت.
- **صفحات في علوم القراءات**، د. أبو طاهر عبد القيوم عبد الغفور السندي، المكتبة الأمدادية، ط1،1415هـ.
- **الكامل في اللغة والأدب**، محمد بن يزيد المبرد، أبو العباس (ت285هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي – القاهرة، ط3، 1417 هـ – 1997م.
- **الكتاب**، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (ت180هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة– مصر، ط3، 1408هـ – 1988م.
- **اللغة العربية معناها ومبناها**، تمام حسان عمر، عالم الكتب، ط5، 1427هـ–2006م.
- **لمع الأدلة في قواعد عقائد أهل السنة والجماعة**، عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني، أبو المعالي، ركن الدين، الملقب بإمام الحرمين (ت 478هـ)، تحقيق: فوقية حسين محمود، عالم الكتب – لبنان، ط2، 1407هـ – 1987م.
- **المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر**، نصر الله بن محمد بن محمد بن عبد الكريم الشيباني، الجزري، أبو الفتح، ضياء الدين، المعروف بابن الأثير الكاتب (ت 637هـ)، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية للطباعة والنشر – بيروت، (د.ط)،1420هـ.
- **المساعد على تسهيل الفوائد**، بهاء الدين بن عقيل، تحقيق: د. محمد كامل بركات، جامعة أم القرى دار الفكر، دمشق – دار المدني، جدة، ط1، 1400 – 1405هـ.
- **المسائل الحلبيات**، أبو علي الفارسيّ (ت 377 هـ)، تحقيق: د. حسن هنداوي، الأستاذ المشارك في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية فرع القصيم، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق – دار المنارة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 1407 هـ – 1987 م.
- **مشكل إعراب القرآن**، أبو محمد مكي بن أبي طالب حَمّوش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني ثم الأندلسي القرطبي المالكي (ت 437 هـ)، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1405هـ.
- **معاني القرآن وإعرابه**، إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج (ت 311هـ)، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب – بيروت، ط1، 1408هـ – 1988م.
- **معاني القرآن**، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (ت 207 هـ)، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي ، محمد علي النجار، عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر، ط1، (د.ت).
- **معجم المصطلحات النحوية والصرفية**، د. محمد سمير نجيب اللبدي، مؤسسة الرسالة، ط1، 1405هـ– 1985م.
- **المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ «شرح الشواهد الكبرى»**، بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني (ت855 هـ)، تحقيق: مجموعة من الأساتذة، دار السلام، القاهرة – مصر، ط1، 1431هـ – 2010م.
- **المقتصد في شرح الإيضاح**، علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (ت 816هـ)، تحقيق: د. كاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر، العراق (د.ط)، 1982م.
- **المقتضب**، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (ت 285هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب– بيروت، (د.ط)، (د.ت).
- **مقدمات في علم القراءات**، محمد أحمد مفلح القضاة، أحمد خالد شكري، محمد خالد منصور (معاصر)، دار عمار – عمان (الأردن)، ط1، 1422هـ – 2001م.

- **المقرب**، علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور (ت669هـ)، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري، عبد الله الجبوري، ط1، 1392هـ-1972م.
- **النكت في تفسير كتاب سيبويه وتبيين الخفي من لفظه وشرح أبياته وغريبه**، أبو الحجاج يوسف بن سلمان بن عيسى الأعلم الشنتمري (ت476هـ)، تحقيق: الأستاذ رشيد بلحبيب، المكتبة المغربية وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، (د.ط) 1420هـ - 1999م.
- **النوادر في اللغة**، أبو زيد الأنصاري، تحقيق: د. محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق، ط1، 1401هـ - 1981م.
- **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت911هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية - مصر، (د.ت)

ثانياً: الرسائل والأطاريح.

- **التأويل النحوي عند أبي جعفر النحاس (ت:338هـ) في كتابه (إعراب القرآن)** للطالب: حسين كاظم حسين خليل البنا، بإشراف الأستاذ المساعد الدكتور: عبد الرسول سلمان إبراهيم الزيدي، (رسالة ماجستير)، الجامعة المستنصرية، كلية التربية، 1419هـ-1999م.
- **التأويل النحوي عند الأعلم الشنتمري**، للطالب: محمد شاكر ناصر، بإشراف الأستاذ المساعد الدكتور: سعاد كريدي كنداوي،(رسالة ماجستير)، جامعة القادسية، كلية التربية،1430هـ، 2009م.
- **التأويل النحوي في المقتصد في شرح الإيضاح للجرجاني (ت471هـ)**، للطالب: علاء صالح محمد عطا الله، بإشراف الأستاذ المساعد الدكتور: محمد محمود سعيد الكيلاني، (رسالة ماجستير)، جامعة الموصل، كلية التربية، 1443هـ-2021م.
- **التأويل النحوي في كتاب الافصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب للفارقي (ت487هـ)**، للطالبة: دعاء صبحي فتحي عبود، بإشراف الأستاذ الدكتور: أمين لقمان الحبّار، (رسالة ماجستير)، جامعة الموصل، كلية التربية، 1443هـ-2022م.
-

ثالثاً: الدوريات.

- **إشكاليات التأويل النحوي في باب الاشتغال**، م.م ياس حلفي محمد، مجلة نسق، مجلد (36) عدد (5)، في 30 كانون الأول، 1444هـ-2022م.

References (APA Style)

- Abu al-Makarem, Dr. Ali. *Usul al-Tafkir al-Nahwi* [The Fundamentals of Grammatical Thinking]. Dar Gharib, Cairo – Egypt, 1st ed., 2006.
- Al-'Akbari, Abu al-Baqa'. *Al-Tabyin 'an Madhahib al-Nahwiyyin al-Basriyyin wa al-Kufiyyin* [Clarification on the Doctrines of Basran and Kufan Grammarians]. Dar al-Gharb al-Islami – Beirut, 1st ed., 1406 AH / 1986 CE.
- Al-'Anbari, A. (2003). *Al-Insaf fi masā'il al-khilāf bayn al-nahwiyyīn al-Baṣriyīn wal-Kūfiyīn* [The fairness in the issues of disagreement between Basran and Kufan grammarians]. Al-Maktabah al-'Asriyah.
- Al-'Aqbari, A. (n.d.). *Al-Tabyān fi I'rāb al-Qur'ān* [Clarification in the parsing of the Qur'an] (A. M. al-Bijāwī, Trans.). 'Īsā al-Bābī al-Ḥalabī & Co..
- Al-Andalusi, Abu Hayyan Muhammad ibn Yusuf. *Al-Tadhyil wa al-Takmil fi Sharh Kitab al-Tashil* [Supplement and Completion in Explaining the Book al-Tashil]. Dar al-Qalam, Damascus – Syria & Dar Kunuz Ishbiliyya, Riyadh, 1st ed., 1418 AH / 1997 CE & 1445 AH / 2024 CE.
- Al-Bukhari, A. M. (T. 311 AH). *Ma'ani al-Qur'an wa I'raabuhu* [The meanings of the Qur'an and its grammar]. A. J. A. Shalabi (Ed.), Alam al-Kutub, 1st ed. (1408 AH / 1988 CE).

- Al-Durr al-Manthur, J. al-Suyuti, J. D. (T. 911 AH). *Hama‘ al-Hawami‘ fi Sharh Jami‘ al-Jawami‘* [A concise commentary on the collection of all collections]. A. H. Hindawi (Ed.), Al-Maktabah al-Tawfiqiya, (no date).
- Al-Fariqi, Abu Nasr al-Hasan ibn Asad. *Al-Ifsah fi Sharh Abyat Mushkila al-I‘rab* [Clarification in the Explanation of Ambiguous Grammatical Verses]. Syrian University, 1st ed., 1377 AH / 1958 CE.
- Al-Jurjānī, A. B. (1983). *Al-Tadhīlāt* [Definitions]. (J. H. al-Tuḥfah, Ed.). Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah**.**
- Al-Khayyat, A. H. (T. 207 AH). *Ma‘ani al-Qur’an* [The meanings of the Qur’an]. A. Y. al-Najati, M. A. al-Najjar, & A. F. al-Shalabi (Eds.), Dar al-Misriya li-al-Ta’lif wa-al-Tarjama, 1st ed. (no date).
- Al-Khwarizmi, S. A. (T. 368 AH). *Sharh Kitab Sibawayh* [A commentary on Sibawayh’s book]. A. H. Midhali & A. S. Ali (Eds.), Dar al-Kutub al-‘Ilmiya, 1st ed. (2008 CE).
- Al-Maliki, A. F. (T. 437 AH). *Mushkil I‘raab al-Qur’an* [The problems of the grammatical parsing of the Qur’an]. H. S. al-Dhamin (Ed.), Maktabah al-Risala, 2nd ed. (1405 AH).
- Al-Mubarrad, M. B. (T. 285 AH). *Al-Kamil fi al-Lughah wa al-Adab* [The complete work on language and literature]. M. A. F. Ibrahim (Ed.), Dar al-Fikr al-‘Arabi, 3rd ed. (1417 AH / 1997 CE).
- Al-Nahhas, A. B. (2000). *I‘rāb al-Qur’ān* [Parsing of the Qur’an]. (A. M. Khalīl Ibrāhīm, Ed.). Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah.
- Al-Rubai‘, Ali ibn ‘Adlan ibn Hammad. *Al-Ikhtiyar li-Kashf Abyat Mushkilat al-I‘rab* [The Selection to Reveal the Ambiguities in Grammatical Verses]. Mu’assasat al-Risala – Beirut, 2nd ed., 1405 AH / 1985 CE.
- Al-Sarrāj, A. B. M. (n.d.). *Al-Usūl fī al-Nahw* [The foundations in syntax]. (A. Ḥ. al-Fatlī, Ed.). Maktabat al-Khānjī.
- Al-Sarrāj, Abū Bakr Muḥammad ibn al-Sarrāj. *Al-Usūl fī al-Naḥw* [The Foundations in Syntax]. Maktabat al-Khānjī, n.d..
- Al-Shantamari, Abu al-Hajjaj al-A‘lam. *Tahsil ‘Ayn al-Dhahab min Ma‘din Jawhar al-Adab fi ‘Ilm Majazat al-‘Arab* [The Attainment of the Essence of Gold from the Core of Arabic Eloquence]. Mu’assasat al-Risala – Beirut, 2nd ed., 1994 CE.
- Al-Shīnī, A. (1997). *Al-Baḥr al-Muḥīṭ fī al-Tafsīr* [The surrounding sea in exegesis]. Dār al-Fikr.
- Al-Ṭabarī, M. B.. *Jāmi‘ al-Bayān fī Ta’wīl al-Qur’ān* [The collection of statements on the interpretation of the Qur’an]. Dār al-Risālah, 2000.
- Ibn ‘Āqil, A. B. (1980). *Sharḥ Ibn ‘Aqīl ‘alā Alfīyat Ibn Mālik* [The explanation of Ibn ‘Aqīl on Ibn Mālik’s thousand lines] (M. M. ‘Abd al-Ḥamīd, Ed.). Dār al-Turāth
- Ibn Malik, M. A. (T. 672 AH). *Sharh Tashil al-Fawa’id* [A commentary on the clarification of benefits]. A. R. al-Sayyid & M. B. al-Makhtoun (Eds.), Hegra for Printing and Publishing, 1st ed. (1410 AH / 1990 CE).
- Muhammad, M. M. (1998). *Irsāf al-Ḍarb min Lisān al-‘Arab* [Extracting the blow from the tongue of the Arabs]. (R. O. Muhammad, Ed.). Maktabat al-Khānjī.
- Qur’an. (n.d.). *Al-Qur’ān al-Karīm* [The Noble Qur’an].

Theses and Dissertations

- Al-Banna, Hussein Kadhim Hussein Khalil. *The Grammatical Interpretation According to Abu Ja‘far al-Nahhas (d. 338 AH) in His Book I‘rab al-Qur’an* (Master’s thesis), supervised by Asst. Prof. Dr. ‘Abd al-Rasul Salman Ibrahim al-Zaydi, Al-Mustansiriyah University, College of Education, 1419 AH / 1999 CE.

- Nasir, Muhammad Shakir. *The Grammatical Interpretation According to al-A‘lam al-Shantamari* (Master’s thesis), supervised by Asst. Prof. Dr. Su‘ad Karidi Kandawi, University of Al-Qadisiyah, College of Education, 1430 AH / 2009 CE.
- ‘Ataa Allah, ‘Alaa Salih Muhammad. *The Grammatical Interpretation in al-Jurjani’s al-Muqtasid fi Sharh al-Idah (d. 471 AH)* (Master’s thesis), supervised by Asst. Prof. Dr. Muhammad Mahmoud Sa‘id al-Kilani, University of Mosul, College of Education, 1443 AH / 2021 CE.
- ‘Abbud, Du‘a’ Subhi Fathi. *The Grammatical Interpretation in al-Fariqi’s al-Ifsah fi Sharh Abyat Mushkila al-I‘rab (d. 487 AH)* (Master’s thesis), supervised by Prof. Dr. Amin Luqman al-Habbār, University of Mosul, College of Education, 1443 AH / 2022 CE.

Journals

- Halfi, Yass Muhammad. *Issues of Grammatical Interpretation in the Chapter of Occupation (Bab al-Ishtighal)*, Nasq Journal, Vol. 36, No. 5, December 30, 1444 AH / 2022 CE.